# معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ومساهمتها في خلق الأزمات المالية

## -دراسة حالة المعايير IAS39 و IFRS9 و IFRS13 والأزمة المالية لسنة 2008 –

**د.شوقي طارق**

[1] جامعة سطيف 1(الجزائر)، tarekchougui@yahoo.fr

**الملخص:**

جاءت معايير المحاسبة الدولية لتخلق نوع من التوافق المحاسبي بين الدول وهو الهدف من وراء إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تتناول مواضيعها أهم المشكلات المحاسبية التي يواجهها التطبيق المحاسبي بإعطاء توجيها وإرشادات لكيفية التطبيق ، وكان التطبيق الصارم لها من طرف المؤسسات بمختلف أنواعها خاصة المالية منها مساهما فعالا في خلق الأزمات المالية وهو ما حدث مع المعيار الدولي IAS39والخاص بالأدوات المالية وتأثيرها في خلق الأزمة المالية 2008 ومحاولة تصحيح الأخطاء الواردة وتحت الضغط تم مراجعة هذا المعيار وتعويضه بالمعيار IFRS9 والذي يبدأ تطبيقه بداية 2018 في انتظار آثاره.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة المالية ، معايير المحاسبة الدولية ،المعيارIAS39 ،المعيارIFRS9

**Abstract** :

The International Accounting Standards were designed to create an harmonization of accounting between countries. The aim of the IASB is to establish the main accounting problems facing the accounting application by giving guidance and guidance on how to apply them. In the creation of financial crises, which happened with the international standard IAS39 on financial instruments and their impact on the creation of the financial crisis 2008 and try to correct the errors received and under pressure This criterion was reviewed and compensated with IFRS 9, which began since the beginning 2018 waiting for its effects.

**Key Words**: Financial Crisis, International Accounting Standards, IAS 39, IFRS 9

**1.المقدمة**

عاش الاقتصاد الدولي الحديث منذ بداية القرن العشرين العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية أدت به إلى الانهيار وجعل العديد من الدول تعاني من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها ، سبب لها الكثير من المشاكل كادت في بعض الحالات تؤدي إلى زوال بعض الدول،حيث إن أسباب الأزمات عديدة ومتنوعة تبدأ بانهيار أسعار المنتجات أو أسواق المال لتنتهي بعدم قدرة الدولة على تلبية أدنى متطلبات المواطنين ثم إعلان حالات العجز حتى في سداد أجور مستخدمي الإدارات العمومية .ومنذ أن بدأت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية من أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 والعالم يحصن نفسه من وقوع أزمات أخرى إلا أن اختلاف المصالح بين الدول والصراع المستمر بينها يؤدي في كل مرة إلى نشأة أزمات أخرى ،وباعتبار المحاسبة جزء مهم من الاقتصاد ومنذ سبعينيات القرن الماضي تم العمل للوصول إلى نوع من التوافق في الممارسات المحاسبية بين الدول والتي كانت مختلفة في كثير من الأحيان إلى درجة التضاد ما جعلها تقف في وجه تطور الاقتصاد العالمي ومنع الشركات العالمية من البحث عن أسواق جديدة ، وعلية تم تأسيس الهيئة الدولية لمعايير المحاسبة الدولية سنة 1973 بلندن كنتيجة لإجتماعات كثيرة سبقتها والتي تهدف إلى إصدار معايير محاسبية من الشكل IAS/IFRS تعالج العديد من المشكلات المحاسبية الصعبة وذات البعد الدولي من خلال إعطاء حلول نظرية لها ،بحيث تتميز هذه المعايير بالاختيارية غير واجبة التطبيق إلا في الدول التي تبنتها من خلال قوانينها ، وتجدر الإشارة هنا أن المقاربة الانجلوساكسونية هي المسيطرة على عمل هذه الهيئة، وبالتالي يغلب رأي الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة وبريطانيا .إن الالتزام بتطبيق المعايير يجعل المؤسسات تتقيد بما جاء فيها، وبالتالي احترام متطلباتها وهو ما حدث عند تطبيق المعيار الدولي IAS39 الذي يلزم المؤسسة استخدام مدخل القيمة العادلة عند تقييم أصولها المالية مما جعل المؤسسات تخسر مبالغ كبيرة من أصولها وأعتبر بأنه أحد أسباب أزمة 2008 وعليه وتحت ضغط أصحاب المصالح ومجموعة العشرين تقرر مراجعة المعيار إلى درجة إلغائه وتعويضه بمعيار جديد IFRS13 وآخر خاص فقط بالقيمة العادلة IFRS13 على الأقل لتخفيف أضرار الأزمات.مما سبق يمكن طرح إشكالية المداخلة في :**ما تأثير معايير المحاسبة الدولية في خلق الأزمات ؟ وما العلاقة بين المعايير IAS39 و IFRS9 و IFRS13 والأزمة المالية 2008 ؟**

وللإحاطة بأهم محاور المداخلة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الأزمة وما هي أنواعها؟
- كيف جاءت معايير المحاسبة الدولية؟
- ما علاقة معايير المحاسبة الدولية والأزمات المالية والاقتصادية؟

**أولا: مدخل للأزمات الاقتصادية والمالية العالمية**

**1- مفهوم الأزمة:** عرف الباحثون الأزمة تعريفات متعددة و من أهم هذه التعاريف ما يلي: عرفها القاموس الإنجليزي ويستر Webster Dicyionary الأزمة تعريفا يمتاز بالعمومية كونها فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم.**(1)**

و عرفها القاموس الأمريكي long new universal dictionary تعريفا على المستوى الكلي للبلد كونها هجوم مؤلم مفاجئ و غير متوقع يتميز بالخطر خاصة في الشؤون السياسية و الاقتصادية**(2)**، **أما** تعرف الأزمة إستنادا لأثارها قصيرة الأجل على المنشأة كونها الموقف المفاجئ والحد الذي يهدد الكيان بالانهيار في وقت قصير**(3)**.

**2- مفهوم الأزمة الاقتصادية:**تعرف الأزمة الاقتصادية economic crises بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في احد الأنشطة الاقتصادية أو ي مجمل لنشاط الاقتصادي ي بلد ما أو عدة بلدان و تطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض و لطلب (الإنتاج والاستهلاك)(4).

**3- مفهوم الأزمة المالية:**يقصد بها ظاهرة تعرف بنتائجها و من مظاهرها انهيار البورصة و حدوث مضاربات نقدية كبيرة و متقاربة و بطالة دائمة، و تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظم المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير لمالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي، تم تعريفها كونها انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد و يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلا و الفقاعة السعرية أو المضاربية هي بيع و شراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.**(5)**.

**4- أنواع الأزمات المالية:**تتعدد أنواع الأزمات المالية و تختلف تصنيفاتها و يمكن إن نخلص إلى التصنيف التالي أو اعتماده: **أزمة مديونية خارجية**هي أزمات تعني إن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية أو تسديدها ،**أزمة مصرفية** هي نوع من الأزمات التي يتعرض فيها بنك أو عدد من البنوك لعدم القدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع عند تدافع شديد للمودعين ، **أزمات عملةالتي** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بلغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة و تحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات التقديرية قرار بخفض العملة،أما **أزمات أسواق المال، حالة الفقاعات** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بالفقاعة حيث تتكون الفقاعة عندما يرتع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير

مبرر و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كما الأسهم على سبيل المثال. هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل**(6)**.

**ثانيا: مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية .IAS/IFRS**

**1-ماهية معايير المحاسبة الدولية :** إن لجنة معايير المحاسبة و المنوط بها إصدار معايير المحاسبة الدولية التي تقدم حلولا لبعض المشاكل المحاسبية و إعطائها طابع العالمية من أجل توحيد الممارسة المحاسبية لتلك القضايا حتى تكون معيارية و قابلة للعمل بها في مختلف الدول التي بدأت تطبيقها الفعلي.وقبل التطرق إلى مفهوم المعيار المحاسبي من الضرورة الوقوف على معنى المصطلح باللغة الفرنسية : NORME : هي كلمة ذات أصل لاتيني يقصد بها القاعدة ، أي أن المعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع و مقياس إلى معرفة الشيء و تحديد ميزاته بدقة **(7)**.و كتعريف للمعايير المحاسبية " هي أنماط أو نماذج تصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق " بينما يعرفها آخرون على أنها تمثل محاولة هامة لتقليل فرص الاختلاف بين التطبيق العملي و جعل نتائج الوظيفة المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة ، في حين يرى الشيرازي**(8)** " أن المعايير المحاسبية تمثل أحكاما خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث" .

وعليه فأن المعايير المحاسبية هي ليست بذاتها إجراءات لكنها تبين الإجراءات المحاسبية و القاعد التي تغطي تفاصيل حالات معينة كما أكدا على ضرورة أن تكون المعايير المحاسبية متماسكة و منظمة و منضبطة. تمثل المعايير في مجموعها آراء متكاملة تهدف في مجملها إلى تحقيق ما يلي : المعيار مرشد أساسي أو بيان كتابي يتضمن طريقة أو أكثر لمعالجة عملية محاسبية معينة،و يساعد المعيار في إرشاد و تقييم التطبيق للتوصل إلى معلومات محاسبية مفيدة للمستخدم،و المعيار يمثل أحكاما تتعلق بعنصر معين من القائم المالية أو نوع معين من العمليات و المشاكل المحاسبية، كما يركز على القياس و التقرير المحاسبي بهدف رفع كفاءة الوظيفة المحاسبية، و يتم إصداره من طرف جهاز أو هيئة حكومية حتى الاعتراف والقبول به.

**2- أهمية المعايير المحاسبية وأسباب تعددها:** حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة هناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها و ضرورة وجودها ، و في هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية و التي يمكن حصرها في النقاط التالية **(9)**:

-إن المعايير المحاسبية مدعومة منطقيا وتشير إلى نقاط التقاء المحاسبين حتى وان كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة، تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية

إذ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي و ما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة، كما أن

وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس و التوصيل يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية و المصلحة العامة من ناحية أخرى، ثم إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة و ضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنيين و تحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة و تعتبر كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات ن أطراف خارجية، و منه من الصعب تحديد سبب وحيد مسئولا عن تعدد المعايير لأن التعددية هي محصلة لعدة عوامل اقتصادية و اجتماعية و تكنولوجية و سياسية واكبت التطور المهني و الأكاديمي للمحاسبة، ويمكن الإشارة إلى أهمها:

-كان لحدوث الأزمات التي اجتاحت العالم في منتصف القرن الماضي و ما ترتب عليها عمليات تصفية و اندماج بين الشركات المساهمة الكبيرة و ما نتج من تكتلات تجارية و اقتصادية دولية و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ، الأمر الذي ساعد على ظهور المنظمات المهنية و تعاظم دورها بحيث أخذت تفرض نفسها ووجودها على الدولة و المجتمع المالي و لعبت دورا أساسيا في توجيه العمل المحاسبي ورفع الوعي المحاسبي ، وقد ترتب عليه إصدار معايير محاسبية جديدة لمواجهة الظروف المستجدة ، بالإضافة إلى تأثر معظم دول العالم بموجات التضخم و ما ترتب عليها من إعادة النظر في فرض ثبات النقد بأنه غير واقعي ن مما أدى إلى إصدار معايير جديدة تتعامل مع ظاهرة تغيرات الأسعار،ثم أن لتأثير جماعات الضغط و نجاحها في أن تتدخل في عملية وضع معايير المحاسبة و توجيهها لأغراض معينة و من أمثلة ذلك ما حدث بالنسبة للمعيار رقم 19لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB تحت عنوان"المحاسبة و التقرير عن شركات و البترول و الغاز " و ذلك بإجبار المجلس على تغيير موقفه بشأن إلزام تلك الشركات بطريقة الجهود الناجحة ن وكذا تلك الضغوط التي تمارسها جمعيات حقوق الإنسان وحماية البيئة و غيرها و التي تطلب معلومات عن مدى مساهمة المؤسسة في النواحي الاجتماعية، و من ثم تؤثر على جهات وضع المعايير لمراعاة متطلباتها بإصدار معايير جديدة، إن اختلاف آراء الجهات واضعة المعايير و اختلاف درجة الالتزام القانوني لكل منها يفسح المجال لتعدد المعايير وذلك من بلد لآخر و بالتالي على المستوى الدولي، و يشير البعض إلى أن المبادئ المتعارف عليها هي أهم أسباب تعدد المعايير المحاسبية ن لا سيما و أنها تسمح بمعالجات عديدة لنفس المشكلة المحاسبية باعتبار أن المعايير المحاسبية تعتبر ترجمة للمبادئ المحاسبية في التطبيق العملي.

3- **محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تطورها المستمر** : ما يمكن ملاحظته أن معايير المحاسبة الدولية قد تأثرت بوجهتي النظر الأمريكية و البريطانية بحكم أنهما الدولتين السباقتين لوضع معايير محلية، وعلميه و لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ضرورة تتقيد بالمحددات التالية**(10)**:

- عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير بالكامل على مستوى كل الدول نظرا لاختلاف البيئة و الثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع هذه المعايير، لأنها في الغالب هي موجهة لمهنة المحاسبة المتقدمة (محاسبيا).

- الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية ،إذ نجد في كثير من المعايير عدة بدائل أو مرجعيات يمكن تطبيقها.

- يتطلب تطبيق بعض المعايير في بعض الدول تعديلا في أنظمتها و تشريعاتها و الأوامر التي تصدر بموجبها،وهذا ما يتميز بشيء من الحذر لصعوبة تعديل تلك القوانين كما هو الحال بالنسبة للمعيار المحاسبي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل لاعتبار كثير من الدول أنها قضية داخلية.

- اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير ، إذ يكون التطبيق سهلا لدى الدول التقدمة و صعبا نوعا ما لدى الدول النامية.

- الضغوطات السياسية الممارسة على مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في وضع المعايير أو تعديلها ، وهذا ما يتجسد في تطبيق بعض الدول للمعايير الأمريكية بحكم تبعيتها لها سياسيا أو ايديولوجيا.

- إن معايير المحاسبة الدولية هي دائمة التغير و ذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات (**IFRIC** ) والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير، إضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة و تغير الظروف المختلفة( اقتصادية، سياسية، تكنولوجيا.

وعليه فان المعايير المحاسبية هي في تطور مستمر لكونها تتميز بالمرونة و قابلية التعديل و التغير استنادا إلى التغير في الظروف الاقتصادية و حتى إلغائها في بعض الأحيان إذا كانت غير ملائمة للواقع ، و منه فعملية التحديث لهذه المعايير هي مستمرة تستجيب للمستجدات على ساحة الأعمال على المستوى العالمي بحكم أن المحاسبة جزء لا يتجزأ عن هذا المجال .

**4- .مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB ومسؤوليته في إعداد المعايير:** بعد التغيير الذي طرأ سنة 2001 كما سبق الذكر أعيدت هيكلة هذه اللجنة والتي أصبحت مهيكلة من اللجان الفرعية أو أفواج العمل التالية**(11)** :

**أ- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB** :يعتبر أهم مجلس داخل هذه الهيئة تم إنشاؤه في 6 فيفري 2001 ، يضم هذا المجلس 14 عضوا يتم من طرف المسيرين و لا يمكن لأحد هؤلاء الأعضاء أن يكون في نفس الوقت عضوا وإداريا(12 منهم دائمين و 2 مؤقتين) 7أعضاء من بين 12 الدائمين مكلفون بالتنسيق مع هيئات إعداد المعايير على المستوى الدول الأعضاء و ذلك من أجل تقريبها بمعايير هذه الهيئة ، يتوزع أعضاء هذا المجلس جغرافيا كما يوضحه الجدول رقم (1).

**الجدول رقم (1): يوضح تركيبة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB**

| المنطقة | أوروبا | أمريكا الشمالية | باقي العالم | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| معدي المعايير | 2 | 2 | 1 | 5 |
| المراجعين | 1 | 1 | 1 | 3 |
| المحضرين | 3 | 0 | 1 | 4 |
| الجامعيين | 1 | 1 | 0 | 2 |
| المجموع | 7 | 4 | 3 | 14 |

**Source** : Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton , Comptabilité Internationale , Edition Vuibert , 1997 , P132.

منذ سنة 2001 لم يصبح هؤلاء الأعضاء ممثلين لبلدانهم، تتمثل أهم مهمة لهذا المجلس في تحضير و التصويت على المعايير الجديدة المقترحة تحت التسمية الجديدة "المعايير الدولية للتقارير المالية " ، و في ظل هذا المجلس يتم البحث عن حالة التوازن بين مختلف الأعضاء المنحدرين من عدة دول ، و ذات أصول اجتماعية – مهنية مختلفة (مراجعين ، مديرين ماليين ....الخ) ، ولتحقيق التوازن الفكري بين الأعضاء من خلال الخبرة المهنية المكتسبة ، فالتنظيم التأسيسي للهيئة يضع التعليمات التالية:

- على الأقل خمسة أعضاء من هذه المجلس يجب أن يملكون خبرة في مجال المراجعة.
- على الأقل ثلاثة أعضاء يملكون خبرة في مجال إعداد القوائم المالية.
- على الأقل ثلاثة أعضاء يملكون خبرة في مجال استخدام القوائم المالية.
- على الأقل عضو منهم لديه خبرة في مجال التعليم الجامعي.

يتم نشر مشروع المعيار المحاسبي للتصويت ، وكذا مشاريع التفسيرات أو عند المصادقة عليها باستعمال اللغة الانجليزية ، إن مدة التمثيل لهؤلاء الأعضاء هي خمسة سنوات على الأكثر ، يمكن تجديدها مرة واحدة فقط ، يحصلون على مقابل مادي بقدر مسؤولياتهم و التي يتم تحديده من طرف إداريي الهيئة.

**ب- اللجنة الدولية لتفسيرات التقارير المالية IFRIC**: (International Financial Repporting Interpretations Committee) : مهمتها توضيح طريقة تطبيق المعايير المعدة من خلال شرحها و تفسيرها للمعايير IFRS التي يصدرها IASB ، تضم 12 عضوا لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، يعينون من طرف المسيرين ، و تنحصر مهامها الأساسية في :

- تفسر و تقدم تعليقاتها حول التطبيق العملي للمعايير المحاسبية الدولية ، في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة ، كما تنفذ مهاما أخرى حسب طلب هذا الأخير.

- يقوم بالرد على المجلس حول التفسيرات النهائية و الحصول على موافقته.

**ج- لجنة استشارية للمعايير SAC** (*Standards Advisory Consil*) : تضم ممثلين عن الهيئات المهنية الوطنية تعطي آراءها حول المشاكل الكبيرة التي يواجهها IASB موافقتها ضرورية لتسجيل أي موضوع معين ليدخل ضمن برنامج عمل IASB ، تضم حوالي 30 عضوا يعينون من طرف أعضاء مجلس الحكام Trustees لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، و عليه تتمثل مهامها الأساسية في :

- تقديم الاستشارة لمجلس معايير المحاسبة حول القرارات المتعلقة بإعداد المعايير .

- إعلام المجلس بوجهات النظر لمختلف المنظمات و الأطراف ذات العلاقة المتعلقة بمشاريع المعايير.

**د- لجنة الإداريين أو المسيرين Trustees**: و هي بمثابة مجلس إدارة هذه الهيئة ، تدار من طرف 19 حكما ( مجلس المراقبة ) يعينون لاعتبارات جغرافية و كذا تمثيلهم لمختلف أسواق رؤوس الأموال المنتشرة عبر مناطق العالم هؤلاء الحكام مهمتهم الأساسية تحديد السياسات الإستراتيجية و تعيين أعضاء اللجان السابق

( IASB، SAC،IFRIC)و إعداد الميزانية و إجراء مختلف التغييرات المكونة للجنة ككل ، مدة الحكام هي 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وعلى العموم تكون مناطق تمثيلهم كما يلي:

6 أعضاء يمثلون أمريكا الشمالية.6 أعضاء يمثلون أوروبا. 4أعضاء يمثلون آسيا و المحيط الهادئ. 3 أعضاء لباقي المناطق الجغرافية العالمية.

يمكن ذكر المهام المنوطة بهؤلاء المسيرين و ذلك بغية احترام كل تعليمات الهيئة هي ما يلي:

- ضمان مسؤولية التمويل.
- نشر تقرير سنوي حول نشاط الهيئة.
- تعيين مختلف أعضاء باقي اللجان و إعداد عقود عملهم و خصائص مهامهم.
- تقييم الإستراتيجية السنوية لعمل الهيئة ككل ومدى فعاليتها.
- المصادقة كل سنة على ميزانية الهيئة.
- تقييم الإشكاليات الكبرى و الهامة التي تتطرق لها المعايير المحاسبية .
- إعداد وتعديل القانون الداخلي المسير للهيئة.

**5. مسار إعداد المعيار المحاسبي و عرض مختلف المعايير المصدرة** قبل التطرق لمختلف المعايير التي أصدرها هيئة معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسها سواء في شكل معايير المحاسبة الدولية IAS حتى 2001 أو في شكل المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS بعد هذا التاريخ،نستعرض المسار أو المراحل التي تمر بها عملية إعداد معيارما حتى صدوره الرسمي.

**أ-مسار( Le Processus) إعداد معيار محاسبي (12):** يتم إتباع نفس المعيار لإعداد المعايير المحاسبية الذي هو معتمد في الدول الأنجلو- ساكسونية، وهي مهيكلة لتسمح لكل المهتمين بهذه المعايير(هيئات إعداد المعايير الوطنية معدي و مستخدمي القوائم المالية ...الخ) بأن يبدوا وجهة نظرهم فيها والخطوات المتبعة لإعداد المعيار المحاسبي هي:

- تقديم النقاط المراد(مشكلة محاسبية) طرحها للاستشارة من طرف المجلس الاستشاري للمعايير SAC حول إمكانية إصدار بشأنها معيارا جديدا.

- إعداد ونشر وثيقة للنقاش قابلة للنقد و التعليق من طرف الجمهور الواسع.

-إعداد منشور استجواب(Exposé-sondage)والذي يجب أن يصادق عليه من طرف8 أعضاء من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على الأقل،قبل طرحه للتعليق عليه و مناقشته.

- فحص و تدقيق التعليقات الواردة بعد عملية نشر وثيقة النقاش و منشور الاستجواب.

-تحرير و إعداد المعيار النهائي الذي يجب أن يصادق عليه 8 أعضاء من L'IASB.

**ب-عرض المعايير المحاسبية الصادرة :** إن المرجع الدولي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS يتمثل في :

- الإطار المفاهيمي لهذا المجلس الذي يحتوي على المبادئ المحاسبية المقبولة.
- المعايير المحاسبية الدولية بالتسمية القديمة IAS أو بالتسمية الجديدة IFRS .
- التفسيرات المتعلقة بهذه المعايير التي تعدها لجنة التفسيرات الدولية IFRIC .

و فيما يلي يمكن جمع مختلف المعايير تحت التسمية القديمة و الجديدة من خلال الجدول التلخيصي التالي:

**جدول رقم (2) : يوضح معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**

| رقم المعيار | اسم المعيار | تاريخ إصدار المعيار أوتعديله وسريان تطبيقه على الترتيب |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| IAS 1 | عرض القوائم المالية | 1998 – 1975 |
| IAS 2 | المخزون السلعي | 1995 – 1976 |
| IAS 7 | قائمة التدفقات المالية | 1994 – 1977 |
| IAS 8 | صافي ربح أو خسارة الفترة و الخطاء و تغيرات السياسات المحاسبية | 1993 – 1978 |
| IAS 10 | الأحداث المحتملة و اللاحقة لإعداد القوائم المالية | 1994 – 1978 |
| IAS 11 | عقود المقاولات | 1995 – 1979 |
| IAS 12 | المحاسبة عن ضريبة الدخل | 1996 – 1979 |
| IAS 14 | عرض المعلومات المالية لقطاعات المنشأة | 1997 – 1981 |
| IAS 16 | المحاسبة عن الممتلكات و التجهيزات و المعدات | 1998 – 1982 |
| IAS 17 | المحاسبة عن عقود الإيجار | 1997 – 1982 |
| IAS 18 | الاعتراف بالإيراد | 1993 – 1982 |
| IAS 19 | المحاسبة عن منافع التقاعد | 1999 – 1983 |
| IAS 20 | المحاسبة عن المنح و الإعانات الحكومية | 1994 – 1983 |
| IAS 21 | آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية | 1993 – 1983 |
| IAS 23 | رسملة تكلفة الاقتراض | 1993 – 1984 |

| | | |
|---|---|---|
| IAS 24 | الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة | 1984 – 1994 |
| IAS 26 | محاسبة عن الإفصاح عن صناديق المعاشات | 1987 – 1994 |
| IAS 27 | القوائم المالية الموحدة و الانفرادية | 1989 – 1994 |
| IAS 28 | المحاسبة عن المساهمة الشركات الشقيقة | 1989 – 1998 |
| IAS 29 | الإفصاح المالي عن الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع | 1989 – 1994 |
| IAS 30 | الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة | 1990 |
| IAS 31 | الإفصاح المالي عن الحقوق في المشروعات المشتركة | 1994 |
| IAS 32 | الأدوات المالية الإفصاح و العرض | 1995 – 1998 |
| IAS 33 | ربح السهم | 1999 |
| IAS 36 | محاسبة تدني قيمة الأصول | 1999 |
| IAS 37 | المخصصات و الأصول المحتملة و الالتزامات المحتملة | 1999 |
| IAS 38 | الأصول المعنوية | 1999 |
| IAS 39 | الأدوات المالية الاعتراف و القياس | 2001 |
| IAS 40 | المحاسبة عن الممتلكات الاستثمارية | 2001 |
| IAS 41 | المحاسبة عن أعمال الزراعة | 2003 |

| | | |
|---|---|---|
| IFRS 1 | تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى | 2004-2013 |
| IFRS 2 | الدفعة المرتكزة على الأسهم | 2010-2005 |
| IFRS 3 | اندماج الأعمال | 2010-2004 |
| IFRS 4 | عقود التأمين | 2009-2004 |
| IFRS 5 | الأصول غير المتداولة المقتناة للبيع و العمليات غي المستمرة | 2010-2005 |
| IFRS 6 | اكتشاف و تقييم الموارد المعدنية | 2006 |
| IFRS 7 | الأدوات المالية -الافصاحات | 2013-2007 |
| IFRS 8 | القطاعات العملياتية | 2010-2009 |
| IFRS 9 | الأدوات المالية | 2018-2014 |
| IFRS 10 | القوائم المالية المدمجة | 2013 |
| IFRS 11 | الشراكة | 2013 |
| IFRS 12 | المعلومات الواجب الإفصاح عنها عن الفوائد في الشركات الأخرى | 2013 |
| IFRS 13 | القياس بالقيمة العادلة | 2013 |

| | | |
|---|---|---|
| IFRS 14 | حسابات المؤجلة النظامية | 2016 |
| IFRS 15 | إيرادات النشاطات العادية من العقود مع العملاء | 2018 |
| IFRS 16 | عقود الإيجار | 2019 |
| IFRS 17 | عقود التأمين | 2019 |

**موقع خاص بمعايير المحاسبة الدولية باللغة الفرنسية تم الإطلاع عليه يوم 2012/12/12** **Source** : www.focuifrs.com

**ثالثا: مساهمة معايير المحاسبة الدولية في خلق الأزمات المالية**

**1- عرض أزمة 2008 (الرهن العقاري):** منذ منتصف صيف عام 2007 ، كان النظام المالي العالمي في أزمة مالية عميقة تميزت بتقلبات كبيرة في السوق وندرة الائتمان،هذه الأزمة التي كانت مقتصرة في البداية على سوق العقارات في الولايات المتحدة ، قد انتشرت بشكل جغرافي تدريجيًا،حيث أخذت بعدًا قاريًا يؤثر على النظام المالي العالمي بأكمله خاصة القطاع المصرفي. يرجع ذلك لدور الابتكارات المالية في نقل وتقدير المخاطر التي تؤدي إلى نقاش حول الشفافية المالية للشركات المتورطة في التوريق و السيطرة على المخاطر الداخلية وتنظيم أنظمة التحكم والإشراف التحوطي والرقابة المصرفية ، فضلا عن مزايا وعيوب محاسبة القيمة العادلة التي تم إدخالها على وجه الخصوص من خلال معايير المحاسبة الدولية**(13)**.

**2-علاقة المحاسبة بالمؤسسة** : إنها ليست المرة الأولى(أزمة 2008)التي كانت المحاسبة متهمة بإحداث مشاكل للمؤسسات ففي عام 2000 ، أعلنت شركة إنرون عن عائدات بلغت 101 مليار دولار والشركة ظهرت في عام 2001 في المركز السابع في قائمة "Fortune500" و في أغسطس 2000 كان سهم إنرون بقيمة 90 دولارًا وانخفضت القيمة إلى 0.30 دولار في أواخر عام 2001 وأعلنت الشركة إفلاسها.

بشكل عام ، من المثير للاهتمام أن نفهم كيف تغير وضع البنوك الأمريكية في السنوات الأخيرة وأصبحت هشة .بين عامي 1990 و 2008 ، ارتفعت حصة الأصول المالية في الميزانيات العمومية لأكبر عشر بنوك أمريكية من 10٪ إلى50 ٪ في حين انخفض عدد البنوك من 15000 إلى.8000 في نهاية عام 2007 ، وكان لدى 15 مؤسسة مصرفية كانت تمتلك مجتمعة 857 مليار دولار من الأسهم و أصولاً إجمالها 13.6 تريليون دولار في الميزانية العمومية و 5.800 مليار دولار. خارج الميزانية العمومية ، مما يؤدي إلى نسبة مديونية

(النسبة بين الأصول والأموال الخاصة) من 23 إلى 1، وقد اشتركت هذه البنوك نفسها في التعامل بالمشتقات بمبلغ قدره 216000 مليار دولار،كل هذه مؤشرات تأكد وجود أزمة ما**(14)**.

**3-الدور المحاسبي في المؤسسات المالية:**إن ما يثير الاستغراب أن الخسائر كانت مفاجئة في الربع الأول من هذا العام(2008)! وحتى تتضح الصورة، فإنه من الناحية المحاسبية هناك ما يسمى بالاعتراف بالخسائر وهناك ما يسمى بتحققها. وأنه طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر، يجب الاعتراف بالخسائر المحتملة (ولذلك معايير معمول بها ومتعارف عليها). بحيث يتم تكوين احتياطي ديون مشكوك فيها لمقابلة هذه الخسائر المحتملة. والغريب في الأمر أننا ومنذ سنوات نسمع عن تفاقم مشكلة الرهن العقاري، وأثرها على البنوك والمؤسسات المالية العالمية، لكننا لم نسمع عن تكوين احتياطيات كافية لمواجهتها!. ومن المعروف أنه وطبقاً لمعايير المحاسبة المالية فإن مثل هذا الاحتياطي يجب تكوينه ليحمل على قائمة الدخل بالفترة التي تم اكتشاف الخسارة فيها طبقاً لمبدأ الفترة المحاسبية الذي يوجب تحميل كل فترة محاسبية بكافة ما يتعلق بها من آثار أحداثها المالية. وعلى أن يتم الاعتراف بالأرباح إذا تحققت وبالخسائر إذا كان هناك احتمال لوقوعها،لكن الذي يُعلن عنه هذه الأيام أن هناك خسائر تظهر مفاجئة ويتم شطبها مباشرة من قائمة الدخل للفترة الحالية بعام 2008 من دون إشارة إلى أن هذه الديون قد سبق تكوين احتياطي ديون مشكوك فيها بالأعوام الماضية. والخطورة هنا، أن هذه الخسائر كان يجب تحميلها على ملاك أسهم هذه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالفترات الماضية. ثم أن المساءلة القانونية يمكن أن تطول مجالس إدارات هذه الجهات كونها لم تعط الشفافية الكافية عن هذه الخسائر،ومن الطبيعي أن من تسربت له هذه المعلومات وتمكن من معرفة أخبار هذه الخسائر في ذلك الوقت؛ فإنه استفاد منها وتخلص من هذه الأسهم بأسعار قبل شيوع أخبار خسائرها وانخفاض أسعارها بالسوق. كما أن مجالس إدارات ومراجعي حسابات هذه المؤسسات التي لم تعلن عن خسائرها في وقتها، وإذا ثبت أن أيا من مؤسسات التقييم قد أعطت أرقاما غير حقيقية؛ فإنها تشترك في المسؤولية القانونية. ومن المعروف وخصوصا للاقتصاديين والمحاسبين أن ميزانية أي بنك تتكون من طرفين أو جانبين هما طرفا الأصول والالتزامات، وبعبارة أدق محاسبيا واقتصاديا مصادر الأموال واستخداماتها، وإذا ما علمنا أن مصادر الأموال تتكون من مصدرين رئيسيين هما، مصدر داخلي متمثل برأس المال (حصة المساهمين ) ومصدر خارجي ممثل بالودائع بمختلف أنواعها، حيث تعمل البنوك على استقطاب الودائع من العملاء مقابل فوائد منخفضة عادة، وتقوم بتوظيفها من خلال الاستثمار أو إعادة إقراضها للعملاء الباحثين عن الأموال مقابل فوائد مرتفعة وهذا المصدر يشكل أكثر من 90% من توظيفات البنوك للأموال المودعة لديها**(15)**. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الإفلاس هو الموقف الذي تعجز فيه المؤسسة عن مواجهة التزاماتها طويلة وقصيرة الأجل حيث تكون الأصول اقل من قيمة التزاماتها (الودائع)،من هنا نلاحظ أن جميع المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كانت قيمة موجوداتها (القروض

والاستثمارات) اقل من قيمة التزاماتها بكثير( الودائع)وقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية علي ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدني من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يتملك حداً أدني من الثروة حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته علي حجم ملكيته للأصول العينية. ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة علي البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية، و لكن ما حدث أن البنوك توسعت في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالةUBS ، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك Lyman كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد و هو ما حدث بالنسبة للأزمة العقارية.

إن النظام المحاسبي المتمثل في المعيار الدولي للتقرير المالي( IFRS ) ، والذي تستخدمه الآن الشركات الكبرى في مختلف أنحاء العالم يعاني من عجز. ويكمن عجز هذا النظام في عدم قدرته على تخفيف العدوى النظامية الناتجة عن تحركات أسعار الأصول. فحين تتحرك أسعار الأصول تضطر الشركات المالكة لهذه الأصول إلى إعادة تقييمها في دفاتر موازناتها كل ربع عام. وتؤدي التقارير الموقوتة عن مكاسب رأس المال غير المحققة والخسائر إلى تقلب حصص الشركات التي تملك هذه الأصول، الأمر الذي يتسبب في إرسال موجات تصادمية عبر النظام المالي.

**رابعا: المعايير الدولية IAS39 وIFRS9 وIFRS13 وعلاقتهما بالأزمة المالية 2008**

**1. أثر الأزمة المالية 2008 على الدور المحاسبي في المؤسسات المالية:**أوضحت الأزمة ضعف الرقابة والضوابط على الأسواق المالية الأميركية، واندفاع الكثير من مديريها لتحقيق الأرباح بأقصى درجات المخاطرة، واضطرت الحكومة الأميركية للتدخل فقامت بتأميم شركتي «فريدي ماك» و«فاني ماي»، اكبر مؤسستين للإقراض العقاري في الولايات المتحدة، إن هذه الأزمة ستؤدي إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها البنوك والمؤسسات المالية الأميركية، إذ لابد من وضع ضوابط أكبر على عمليات الإقراض العقاري، وعلى عمليات بيع القروض بين البنوك كأصول مستثمرة،كما انه لابد من تصحيح هامش الإقراض العقاري مع تغير قيمة العقار في السوق .وتبحث الخطط في تخفيف قواعد محاسبية تجبر البنوك على تسعير أصولها بانتظام لتفادي إحداث بلبلة في الأسواق مع تقلب قيمة السندات المكفولة برهون عقارية وإعادة هيكلة جذرية لنظام الرقابة المصرفية ليشمل الاتحاد الأوروبي ككتلة وليس كدولة مستقلة كما تشمل الحد من عمليات البيع على المكشوف وهو ما تم البدء فيه فعلياً.

**2.علاقة المعيار الدولي IAS39 بأزمة2008** :يعتقد البعض بأن تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي 157 والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة (يعادل المعيار المحاسبي الدوليIAS39) يعتبر من أسباب الأزمة وخصوصا في ظل وجود شكوك حول إساءة تطبيق المعيار،ويربط البعض تقييم الأصول بالقيمة العادلة والأزمة المالية. وهم يزعمون أن معيار المحاسبة الدولي 39 :الأدوات المالية واستخدام القيمة العادلة التي يفرضها لعبت

دوراً مهما في قرارات تدني قيمة الأصول المالية للبنوك وأحدثت آثار سلبية لاستقرار النظام المالي في المجمل لمدة ثمانية عشر شهرًا ، يخضع مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB وكنظير له في الولايات المتحدة مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والهيئات التنظيمية المصرفية ، بما في ذلك لجنة بازل، للضغط من أجل مراجعة القواعد المحاسبية لإزالة جزء على الأقل من تأثير تقلبات الأسعار فتم نشر معيار جديد IFRS 9 منذ بداية2009ولكن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنقسم على مدى تطبيقه**(16)**. وعليه فقد تضمنت خطة الإنقاذ قسمين 132 و 133يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة حيث ينص القسم 132 "Authority to suspend mark to market accountingعلى هيئة الأوراق المالية تملك صلاحية تعليق تطبيق المعيار 157 لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت الهيئة بأن ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين. وينص القسم 133 "Study on mark to market accounting" على يتوجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ويتوجب عليها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيوخ خلال فترة 90 يوما حيث تتضمن الدراسة: أثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية، أثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست خلال 2008، اثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين، الطريقة التي يقوم من خلالها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتطوير المعايير المحاسبية، مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار،والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم 157. وُجِّه الاتهام أخيراً إلى نظام محاسبة تقييم الأصول على أساس أسعار السوق المفترضة هو عامل مساعد أو سبب الأزمة المالية الأخيرة، ووفقاً لهذه المقولة، فإن بسط هذا التقييم على جميع محافظ الائتمان في دفاتر التداول جعل الأرباح تبدو أسوأ مما كانت عليه وأجبر البنوك على السعي لعمليات حقن رؤوس أموال مخفضة . وتضيف هذه المقولة إن من الضروري نبذ هذه الصيغة في التقسيم لمصلحة تقييم المحافظ على أساس كلفتها التاريخية

**3.المعيارين IFRS9 و IFRS 13 كتصحيحات للمعيارIAS39**: بغية محاولة استدراك الانتقادات التي وجهت للمعيار الدولي IAS39 خاصة عند استخدامه لمدخل القيمة العادلة ونتيجة لضغط أصحاب المصالح(مجوعة 20)تم التفكير في إلغاء المعيار السابق وتعويضه لمعيار جديد IFRS9 وتخصيص معيار كامل للقياس بالقيمة العادلة IFRS13 .

قال جمال نجم نائب محافظ البنك المركزي المصري، إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 من شأنه أن يؤثر على الودائع والقروض، موضحًا أنه من حيث الودائع سيعزز ثقة المودعين فى البنوك لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية أوفر من السابق، وهو ما يمكن البنوك من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها.وأضاف:"أما من ناحية القروض فإنها ستؤدى إلى تعزيز الدراسة السليمة لملاءة العملاء الائتمانية مما يمثل حماية للبنوك من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية، كما أن تطبيق هذا

المعيار سوف يكون له آثار مهمة على البنوك فيما يتعلق باحتساب مخصصات الاضمحلال ومكونات معيار كفاية رأس المال، كما يساهم في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في إدارة المخاطر وهذا بدوره يتطلب وجود هيكل وإجراءات حوكمة سليمة لدى البنوك لضمان تحقيق التطبيق السليم للمفاهيم التي يتضمنها المعيار." وأشار أيضا إلى أن هذا المعيار تم إصداره استجابة للدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، حيث اتضح أن أحد أهم أسباب امتداد أمد الأزمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقق منها، مؤكدًا أن المعيار الجديد، يتطلب احتساب مخصصات للديون بناءً على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم السداد من جانب المقترضExpected Loss ، لذلك فإن هذا المنتدى سيلقى الضوء على معيار IFRS 9 من حيث طرق احتساب الخسائر المتوقعة، وتحديات التطبيق، والآثار المترتبة على متطلبات رأس المال بالبنوك، ودور البنوك المركزية في المعالجة الرقابية للمخصصات المحاسبية في ضوء السياسة المقترحة من قبل لجنة "بازل."كما أكد أن البنوك في سعيها نحو تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 سوف تواجه العديد من التحديات، تتمثل في ضرورة تعزيز التنسيق بين الوحدات المتخصصة "إدارات المخاطر والائتمان والمالية والالتزام وتكنولوجيا المعلومات"، وضرورة تحقيق التكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر، بالإضافة إلى تحديات جمع وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة، كما تبرز تحديات البنية التحتية وأنظمتها ومنهجيات وأدلة عمل وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل المصرفي على المستوى الدولي، وكذا تدعيم دور إدارات البحوث للوقوف على السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية تمهيدًا لإعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة ."وقال أيضا"أفرزت الأزمة المالية العالمية2007-2009 تداعيات سلبية كان من أبرزها الخسائر التي منيت بها بعض المصارف ذات الأهمية النظاميةGSIBs ، وعليه فقد طالبت مجموعة العشرين والمستثمرين والهيئات التنظيمية والسلطات الرقابية وواضعي المعايير المحاسبية الدولية العمل على تطوير أسس ومعايير احتساب مخصصات خسائر القروض، وبناء على ذلك فقد أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في يوليو 2014 النسخة النهائية من المعيار رقم9 ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليحل محل المعيار الدولي رقم39 بشأن الأدوات المالية، وسيكون العمل به إلزامياً اعتباراً من عام 2018 على المستوى الدولي."**(17)**.

ولفت إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 هو معيار يربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر ويعمل بشكل أساسي على قياس الأصول والالتزامات المالية، من خلال تناول3 جوانب رئيسية تتمثل فى تصنيف وقياس الأصولClassification and Measurement ، وقياس الخسائرImpairment ، ومحاسبة التحوط Hedge Accounting،وذلك بهدف رفع مستويات الأمان والوصول لمستوى أعلى من الملاءة المالية للبنوك والقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة وذلك من خلال بناء نموذج جديد لتكوين مخصصات خسائر القروض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة.

أما المعيارIFRS13 الذي تم إصداره في 2011 على أن يبدأ تطبيقه الفعلي في 2013/1/1 خصص بكاملة للقياس بالقيمة العادلة ليفصل في طرق القياس وكان ثمرة ست سنوات من العمل لكل من IASB و FASB وقد تخللت مراحل إعداده مناقشات صعبة وطويلة لسببين**(18)** :

-عزم IASB إصدار معيار يتعلق بالقيمة العادلة من حيث كيفيتم تحديد قيمة الأصول أو الخصوم دون التعرض إلى متى يتم التقييم على أساس القيمة العادلة أي" متى نستعملها."

- سبب ظرفي يتعلق بتزامن النقاشات حول هذا المعيار مع الأزمة المالية العالمية ومحاولة البعض إيقاف التعامل،على اعتبار أن تحديد القيمة العادلة في الظروف الاقتصادية المستقرة يكون أسهل.

بموجب كل من المعايير المحاسبية المقبولة عموماً والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، يشار إلى مصطلح "القيمة العادلة" عادةً إلى القيمة السوقية الحالية (أي سعر الخروج )عندما يكون متاحًا ، ويتكون من قيمة تقديرية عندما لا تكون القيمة الحالية مقيدة بشكل مباشر دائمًا بسبب السوق لموجودات أو التزام يصبح غير سائل ، يقدم المعيار الدولي IFRS13تعريفًا دقيقًا للقيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح المحددة لتطبيقها عبر المعايير الدولية للتقارير المالية.لزيادة الثقة وقابلية المقارنة في قياسات القيمة العادلة،فإن كلا من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير GAAP الأمريكية تحتضن تسلسل هرمي للقيمة العادلة يستند إلى عملية تقييم ثلاثية المستويات.على وجه التحديد يتم وضع ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة: يتم تطبيق المستوى 1 عندما يمكن الوصول إلى السعر الحالي في سوق سائلة للأداة ذاتها تمامًا ، يمثل المستوى الثاني السعر الحالي في سوق سائل لأداة مماثلة ، والتي يجب تطبيقها لتقييم القيمة العادلة للأداة التي يجب تقييمها وأخيرًا يطبق المستوى 3 ، تشمل التقديرات تقنيات التقييم التي تستند إلى مدخلات لا يمكن رصدها أو معلومات داخلية أو افتراضات**(19)**.

**الخاتمة:** يبقى موضوع معايير المحاسبة الدولية وآثارها على البيئة الاقتصادية للمؤسسة ككل والمؤسسة بمختلف أنواعها بصفة خاصة من أجل الوصول دائما إلى إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية لها وكذا تلبية احتياجات كل مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة وكافية ، وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف تتميز المعايير IAS/IFRS بالتطور المستمر والمرونة الكبيرة لمواجهة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد خاصة في حالة الأزمات باعطاءها للحلول التي تمنع حدث أزمات جديدة أو على الأقل تخفض من آثارها السلبية طبعا بمساهمة محاسبية وهو ما اتضح جليا بعد اتهام المعيار IAS39 كونه أحد أسباب حدوث أزمة 2008 من خلال تقييمه للأصول المالية بالقيمة العادلة جاءت المعايير IFRS9 و IFRS13 لتصحيح ما كان وإعطاء حلول أو تقنيات أقل تعقيدا للتقييم والإفصاح وحتى العرض والتي تعتبر من المكونات الأساسية للمحاسبة ،زمنه نجد أن لمعايير المحاسبة علاقة بالأزمات الاقتصادية سواء في حدوثها أو حتى محاربتها والتخفيف من أضرارها.

**التهميش:**

1.احمد حسن سامي، هل تؤرخ الأزمة المالية العالمية لعودة سيطرة الدولة على الاقتصاد، رؤية تحليلية، نقلا عن www/cenoryarabic.canalblog.com

2.المليكي هدف، مفهوم إدارة الأزمات، www.aljazira.com

3.عبوي زيد، الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق، عمان الأردن، 2006، ص 36

4.عمري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية لعالمية و تداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، ملتقى 20-21 أكتوبر 2009

5.علوش إبراهيم، نمو فهم منهجي للازمة المالية الدولية، تم الإطلاع على المقال من الموقع www.freearabvoice.org/arabic/maqalat/Na700fehemmanhjylel2azmat elmalyyeh.htm

**6.**عبد الله الشحاتة، الأزمة المالية المفهوم والأسباب نقلا عن: http://www.pidegypt.org/download/azma.doc

7. عماري صليحة ،فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة " إمكانية تطبيق IAS في البنوك " مذكرة ماجستير ،جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،2006/2005.

8. عباس مهدي الشيرازي :نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة و النشر ،الطبعة الأولى، الكويت ، 1990، ص253.

9.سعد الساكني و أ.حسن عمر محمد ، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى 2015 ، عمان الأردن، ص12.

10.خالد جمال الجعارات،معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS:2007،دار إثراء للنشر والإشهار الطبعة الأولى2008،ص27.

11.Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton , Comptabilité Internationale , Edition Vuibert , 1997 , P132.

12.Bourkaib Abderrahmane Adnane, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS Et Les Perspectives De Leur Adoption En Algérie , Thèse De Magistère L'Université D'Alger , 2006/2007 P38.

13. Lionel Escaffre, Réda Sefsaf, L'impact comptable de la crise financière sur la volatilité des titres bancaires : Cas de la France, l'Italie etl'Allemagne. Crises et nouvelles problématiques de la Valeur, May 2010, Nice, France. pp.CD-ROM, 2010. <hal-00481105>p6

14. André Farber et Victor Ginsburgh, CRISE FINANCIÈRE ET NORMES COMPTABLES revue-reflets-et-perspectives-de-la-vieeconomique- 2010-1-page-23.

15.مقال منشور في منتديات بوابة العرب بعنوان: الأزمة المالية المعاصرة ودور المحاسبة ، مقال منشور يوم 2012/5/3 ,

16. Henri Olivier, Crise financière et IFRS : quelles leçons en tirer, Journée d'études, l'IEC et la section belge de l'Académie des Sciences et Techniques Comptables et Financières,23/11/2009.

17.أحمد يعقوب ،البنك المركزي المصري"تطبيق المعيار الدولي IFRS9 يعزز ثقة المودعين في البنوك

18. 16Groupe mazar, IFRS 13 «Evaluation de la juste valeur»-L'essentiel de la norme en 40 questions/réponses,
07/2012 P4.

19. Elisa Menicucci ,Fair Value Accounting within a Financial Crisis:An Examination of Implications and Perspectives International Journal of Business and Social Science, Vol. 8, No. 2; February 2012,p43.